اقتصاد

فوق الطاولة

حصاد الخيبة

علي هاشم

يوشك الفلاحون أن يختتموا موسمهم، فوفق حسابات الحقول، تم حصاد ٦٠٪ بما لا يتطابق مع حسابات «بيادرنا» إذ لم تستقبل مراكز الاستلام سوى ٢١٩ ألف طن قمح. والحال كذلك، توشك الحكومة –هي الأخرى– أن تحصد نتائج ما «اقترفت أيديها» من آليات غير صحيحة لاستجرار المواسم، كما كل عام.

الأسبوع الماضي، أنفق مسؤولونا الكثير من التصريحات، وهذا «التبذير» الرسمي عادة ما يؤسس لـ«خيبة» ما، تناول هؤلاء أسباب متنوعة للتدني في الكميات المسوقة إلى المراكز الحكومية، فذهب بعضهم إلى اتهام الإرهاب، وآخر لاتهام النقل، وثالث امتطى الحصادات. وعلى خطا «المريب الذي يكاد يقول خذوني»، التقى الجميع في الدفاع عن البعد «المجزي» لـ٦١ ليرة التي أقرتها الحكومة سعراً للكغ من أقماح الفلاحين.

شكل الموسمان الماضيان فرصة مجانية للراغبين في تعلم كيفية إدارة هذا الملف الاقتصادي الحساس، كانت آلية التسعير «المدرسية» المرتكزة إلى عمليتي الجمع والطرح البسيطتين أساساً منطقياً لفشلنا في تسويق أقماحهما.

لكن حالة «تعنت التعلم» التي تعانيها الحكومة، أفضت لتكرار الفشل مجدداً، فـ «السعر المجزي» الذي أقرته آنذاك عند دولار ١٥٠ ليرة، كان «مجزياً» قياساً بالآلية المدرسية إياها، كما قياساً بإعلان ما يسمى «مؤسسة حبوب الحكومة المؤقتة شمال سورية» عن ٢٢٠ دولاراً لطن القمح المورد من الفلاحين، مشفوعاً بـ«فتوى شرعية» تحرم تسويقه إلى «مناطق الكفار التي تسيطر عليها الحكومة الوطنية».

لم تمض سوى أيام قليلة حتى داهمت الليرة السورية هجمة «ممنهجة» معتادة «مطلع كل صيف وشتاء»، فارتفع الدولار إلى الضعف تقريباً «من ١٥٠ ليرة إلى ٣٠٠»، تكفل الأمر بتحول السعر الحكومي «المجزي» إلى «مخز» متبادلاً تصنيفه مع سعر «مؤسسة المؤقتة» الذي ارتفع لـ«٦٦ ليرة» علي أن يوفر على الفلاحين ما قد تجره عليهم مخالفة «فتواها» من حصاد مر إن فكروا بتسويق حبوبهم لمراكز الحكومة.

ضاع الموسم. خلاصة كهذه يمكن استقاؤها من التصريحات الرسمية بعد حذف عباراتها «الصمغية» التي تحاول لصق الفشل بكائنات وأسباب وعوالم. أنفقنا الكثير من التسويف متجاهلين تناسبية «السعر المجزي»، ونذرنا الكثير من التصريحات عن «الاستعدادات المتكاملة» في حقول الرياح، وها نحن نتهيأ لحصاد الصدى، فهل من فرصة؟

أمام حالة «تعنت التعلم»، لا يجد المرء بداً من التكرار بأن السعر «المجزي» هو الأساس، وسعرنا اليوم لم يعد كذلك. من حسن الأقدار أن ثمة متسعاً ضيقاً لتعديله وفق سلم متحرك تبعاً لما اكتنف «أو قد يكتنف» سعر الصرف.

في «زاوية» سابقة نشرتها «الوطن» في هذا المكان منتصف الشهر الماضي، قيل: تمارينا الاقتصادية، تجزم بأن «أعداءنا» لن يتركوا الهدوء سوق الصرف سبيلاً، ما دام هناك كغ واحد من القمح يحتمل تسويقه إلى مراكزنا، وعلى الحكومة دعم استقرار الليرة بأي ثمن حتى نهاية الموسم، أو تحميل سعر القمح على سلم الدولار المتحرك، بما يشجع المزارعين على الدفاع عن مصلحتهم في السعر الحكومي. إن فعلنا، فحتى لو منعوا قسراً من تسويق أقماحهم لمراكزنا، فلن نخرج خالي الوفاض. بما يعني تلخيصاً: دعم اصطفاف مصالح المزارعين ضد مصالح الإرهابيين، لا ضد حكومتهم.

إشارات استفهام حول ملف القروض المتعثرة.. إجراءات مضيعة للوقت وأخرى تفتح أبواباً للفساد واللصوصية

مسؤولون مصرفيون لـ«الوطن»: طريقة تعاقد المصارف مع المحامين خاطئة وتسهل الفساد

محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول مصرفي أن حوالي ٩٠ بالمئة من القروض الكبيرة المتعثرة لدى المصارف العامة تعود إلى ما قبل العام ٢٠١١.

مبيناً أن عدد المتعاملين الملاحقين قضائياً في كل من المصرف الصناعي والعقاري والتجاري يزيد على ٢٠ ألفاً. علماً بأن الإجراءات التي تم اتخاذها بحق المتعاملين المتعثرين الذين لم يقوموا بإجراء تسوية (جدولة) لقروضهم المتعثرة؛ اقتصرت على قرارات منع السفر، وتحديد مواعيد جلسات لبيع الضمانات في المزاد.

وكشف المسؤول المصرفي الذي طلب عدم ذكر اسمه لـ«الوطن» عن عدة اجتماعات لمديري المصارف العامة وحاكم المصرف المركزي، خرجت بالموافقة على تكليف المصرف المركزي بمعالجة مسألة الديون المتعثرة لدى المصارف العامة.

وعلى ذلك اتخذ المصرف المركزي جملة من الإجراءات والتدابير التي لا طائل منها إلا إرهاق الكوادر المصرفية – والحديث للمسؤول– والتي اقتصرت على مطالبة المصارف بجداول دورية بأسماء المقترضين المتعثرين، وجداول زمنية توضع من قبل المصارف لمعالجة القروض المتعثرة، بالإضافة إلى المطالبة بتزويد المركزي باقتراحات المصارف لحل مشكلة القروض.

مبيناً أن الأجدى هو استخدام الكوادر المصرفية من خلال العمل الحقيقي وأدوات المصارف في التعامل مع المتعثرين من خلال التواصل معهم والعمل على توجيه جهودهم في الإجراءات التنفيذية من أجل تحصيل هذه الديون، وأن ينحصر دور المصرف المركزي في مراقبة تنفيذ الإجراءات التي تقوم بها المصارف.

مشيراً إلى مطالبة وزارة العدل من المصارف لتخصيص دوائر تنفيذ مصرفية مختصة لتسريع إجراءات التنفيذ على المقترضين المتعثرين، إلا أنه تم الاكتفاء من قبل وزارة العدل بإقامة المحاكم المصرفية التي ليس لها أي صلاحية تنفيذ والتي اقتصر دورها على قرارات منع السفر بحق المقترضين المتعثرين.

وشدّد المسؤول المصرفي على ضرورة الفصل بين من بقي من المتعثرين في القطر وبين من حصل على قروض وهرب، وذلك من حيث طرق المعالجة. كما أنه يجب الفصل بين من حصل على قروض استهلاكية وعلى من حصل على القروض الاستثمارية الضخمة. مبيناً أن مرسوم الجدولة الأخير ظلم الحاصلين على قروض صغيرة بأنه لم يشملهم.

وبرأيه؛ يجب أن تؤخذ بالحسبان الظروف التي مرّ بها من حصل على قرض شخصي لشراء شقة سكنية صغيرة مثلاً، وبسبب الظروف التي يمر بها القطر تعرض إلى خسارة شقته التي كان قد اقترض لأجلها، فوقع تحت عبء دفع إيجار سكن جديد إلى جانب عبء تسديد قسط القرض، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الذي طال كل الجوانب المعيشية.

> ٢٠ ألف مقترض ملاحق قضائياً لمصلحة ثلاثة مصارف عامة
>
> متعثرون ينسقون مع بعض الجهات القانونية في المصارف لتأخير ملفاتهم
>
> الجدولة تجاهلت المتعثرين الصغار الذين مولوا منازلهم وخسروها بسبب الحرب

طريق الفساد

مسؤول مصرفي آخر (طلب أيضاً عدم ذكر اسمه) رأى أن السبب وراء التأخر في تنفيذ الإجراءات المتخذة بحق المتعثرين الذين لم يقدموا على التسوية سببها التراخي القانوني في التطبيق من قبل المصارف، بالإضافة إلى التباطؤ في إيصال تلك الإجراءات إلى مرحلة التنفيذ، وعدم وجود جدية في متابعة القضايا من قبل المصارف، ووجود حالات تنسيق مع بعض المتعثرين في دوائر التنفيذ.

وكشف المسؤول لـ«الوطن» عن وجود خلل في طريقة التعاقد التي تتبعها المصارف مع المحامين لمتابعة قضاياها. ورأى أن هذه الطريقة خاطئة وتُسهل حالات الفساد، من خلال ارتكاب تجاوزات من بعض المحامين في حال وجود إغراءات مالية من بعض المتعثرين.

مبيناً وجود تجاوزات قامت بها بعض إدارات المصارف السابقة أو الحالية في منح قروض دون استيفاء كامل شروط المنح، وقد تمت إحالة العديد من هذه الحالات سابقاً إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وقد وصل بعضها إلى القضاء المختص. ومن هذه المخالفات التنسيق بين لجنة الكشف في المصرف والمتقدم للقرض من أجل التلاعب في قيمة التخمين على الضمانة العقار، أو تسريب موعد الكشف على المعدات، بحيث كان يقوم المتقدم للقرض باستئجار معدات كمعدات الخياطة مثلاً، لتوضع في مكان الكشف في الموعد المتفق عليه مع لجنة الكشف ليتم إعادتها بعد إجراء عملية الكشف مباشرة.

ورأى المسؤول المصرفي أن جلسات البيع في المزاد العلني توفر مجالاً للفساد واللصوصية، عند التنفيذ الخاطئ لها، وخاصةً عندما يتم التنسيق بين دوائر التنفيذ والجهات العامة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الرشوة، لتجيير الأمر بما يخدم مصلحة المقترض المتعثر.

المحكمة المصرفية تتكلم

أكّد مسؤول في المحكمة المصرفية لـ«الوطن» أن المحكمة ساهمت بشكل كبير في زيادة عدد القروض التي تمت تسويتها بموجب عملية الجدولة، إضافة إلى وجود عدد كبير من القروض المتعثرة التي تمت تسويتها من خلال تسديد الذمم لصالح المصارف، ونتيجة لذلك تم إلغاء إجراءات منع السفر بحقهم. موضحاً أن التأخر في إجراءات التنفيذ يقع ضمن مسؤولية دوائر التنفيذ، لكونه خارج نطاق مهام المحاكم المصرفية.

وأكد المسؤول لـ«الوطن» أن المتعثرين بعد التسوية ستتم إعادة ملاحقتهم قضائياً بعد التأكد من أنهم أصبحوا في وضع مشابه للوضع الذي كانوا عليه قبل إجراء التسويات، مع العلم أن إجراءات الملاحقة القضائية لن تعود إلى البداية، بل ستكون المتابعة من حيث وصلت قبل إجراء التسوية.

يشار إلى ظهور حالة جديدة لدى المصارف العامة وهي تعثر القروض التي تم إجراء عملية تسوية وجدولة لها، ليتبين أن الذين توقفوا عن السداد منهم كان هدفهم الهروب من إجراءات الملاحقة القضائية التي كانت ستنتهي بإجراء البيع بالمزاد العلني للضمانات المقدمة مقابل القروض التي حصلوا عليها، وهذا لا ينفي وجود بعض المتعثرين بينهم الذين تعثروا لعدم القدرة على متابعة السداد بسبب تأثر منشآتهم وتوقفها عن العمل وعدم وجود مصدر دخل ثابت للاستمرار في السداد، وهذه الفئة تضم المتعثرين بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد.

وزير التموين: لم نشهد في شهر رمضان أي ارتفاعات في الأسعار كالسنوات السابقة!!

محمد أحمد خبازي

افتتح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية أمس، معرض التسوق في صالة مجمع أبي الفداء الاستهلاكي في حماة الذي تشارك فيه فروع المؤسسة العامة الاستهلاكية ومؤسسة خزن وتسويق المنتجات الحيوانية والزراعية ومؤسسة سندس، بعرض سلع ومنتجات غذائية وتموينية ومنزلية بأسعار منافسة للأسواق وأقل بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥٪.

وأكد الوزير أن أسعار المواد الموجودة في المعرض أقل من مثيلاتها في السوق بنسبة تتراوح بين ٥ و١٥٪ وفي بعض المواد تصل حتى ٥٠٪، وأن الوزارة حريصة على تأمين كل مستلزمات المواطنين من المواد الغذائية والتموينية والأطعمة بأسعار رخيصة ومنافسة للسوق، وهي لا تقبل نهائياً أن يستغل البعض من التجار ذوي النفوس الضعيفة هذا الشهر الفضيل، في تحقيق كسب غير مشروع على حساب مصلحة وراحة المواطنين.

وقال: إن شهر رمضان لهذا العام يحل ولأول مرة لم تشهد أسعار المنتجات والسلع أي ارتفاعات كالتي كانت تحصل في الأعوام السابقة، لا بل لوحظ انخفاض في أسعار البعض من السلع خلال شهر رمضان قياساً مع الفترة التي سبقته، والوزارة ماضية في تأمين شتى أنواع السلع والاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين وبأسعار مقبولة.

وأكد أن قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي تم إقراره من مجلس الشعب مؤخراً، قد دُرس ونوقش على مدى شهرين من العديد من اللجان في مجلس الشعب ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة العدل ومستشارين من مجلس الدولة، وكبار القانونيين وسيكون حاسماً لمصلحة المواطنين والتجار في وقت واحد، وأداة فاعلة لمنع التلاعب بالأسواق وكسر الاحتكار وتأمين كل احتياجات المواطنين، ومن المتوقع أن يكون له نتائج إيجابية ملموسة بعد صدوره بفترة قريبة، وأن هذا القانون المتوقع صدوره الأسبوع المقبل سيكون نافذاً على الفور.

وأضاف صفية: إن الوزارة تقدر عالياً جهود ومساعي الإدارات والعاملين في المؤسسات الثلاث المشاركة في افتتاح وتنظيم معرض التسوق ونجاحه، مؤكداً أهمية هذه المبادرات التي تصب في مصلحة المواطنين وتسهيل حصولهم على احتياجاته الغذائية والتموينية وباقي المواد الأخرى بأيسر السبل وبأقل الأسعار وفي الوقت نفسه فالوزارة ستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث بقوت المواطنين والتلاعب بمقدرات الوطن والمس بحياة المواطنين واحتياجاتهم المعيشية.

وشدد محافظ حماة الدكتور غسان خلف على أن مؤسسات القطاع العام ستبقى الضمانة الحقيقية للمواطنين عبر اعتمادها سياسة دعم المنتجات والتدخل الإيجابي في الأسواق لمصلحة المواطنين لافتاً إلى أن هذا المعرض يضم تشكيلة سلعية واسعة ومتنوعة تلبي جميع أذواق ومتطلبات المواطنين.

بعد ذلك اطلع الوزير على سير العمل وإنتاج الخبز في مخبز آذار الآلي الحكومي وفرن الراس الخاص مؤكداً ضرورة إنتاج خبز مستوف للمواصفات من حيث النوعية والوزن.

«هيئة غسل الأموال» و«الضرائب» تجتمعان لتكليف المستوردين بضرائب على فروق أسعار الدولار.. وجمعية المحاسبين تراه «غير منطقي»!

الوطن

دعت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى اجتماع مع الإدارة الضريبية يوم الثلاثاء القادم، لاستكمال إجراءات معالجة الفروقات الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف، وانعكاس تلك المعالجة ضريبياً على تكاليف المستوردين حصراً.

وأوضحت الهيئة أن الاجتماع مخصص لبحث المعالجة الضريبية على فروقات الأسعار الناشئة عن تاريخ بيع القطع الأجنبي وسعر الصرف في تاريخ الشراء، وانعكاس تلك المعالجة على التكاليف العائدة لعام ٢٠١٢ وما بعد.

وبحسب مسؤول في الإدارة الضريبية فإن المعالجة سوف تقوم على تكليف المستوردين بضرائب على فرق سعر صرف القطع الأجنبي الذي اشتروه من المصرف المركزي وسعره في السوق الموازية واعتبار ذلك أرباحاً حقيقية تستوجب التكليف الضريبي.

كما أن الجدير ذكره أن وزارة المالية أصدرت في وقت سابق من العام الجاري تعليمات بهذا الخصوص وحددت الحالات التي يمكن من خلالها معالجة الفروقات في أسعار الصرف بالنسبة للمكلفين من المستوردين الذين قاموا بشراء القطع الأجنبي بسعر صرف مختلف عن السعر الذي وصل إليه بتاريخ وصول البضاعة وطرحها في الأسواق.

وفي تعليقه على بحث المعالجة الضريبية المذكورة أوضح رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في سورية فؤاد بازرباشي لـ«الوطن» أنه لا يوجد أي منطق في هذا الإجراء، وهو يختلف برأيه كخبير مالي ومحاسبي مع الأطراف التي تقوم بهذا الأمر أو الإجراء.

لافتاً في هذا الاتجاه إلى أن من حق الدولة مطالبة المستوردين المخالفين لأنظمة شراء القطع الأجنبي الذي تصرفوا بالقطع الذي حصلوا عليه لغايات أخرى غير غاية تمويل العمليات التجارية، أما أن تحصل ضريبة عن فروقات أسعار الصرف بتاريخ البيع وتاريخ الشراء على جميع المستوردين المكلفين فهو أمر غير منطقي. حتى إن التعليمات التي صدرت مؤخراً وعالجت مسألة تكليف المستورد بالضريبة على فرق سعر الصرف بين شراء القطع وتاريخ وصول البضاعة وبيعها، هي تعليمات غير واردة على الإطلاق وغير منطقية ذلك أنها شملت جميع المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية من مستوردين، فالمفروض أن يجري هذا الأمر فقط على من خالف أنظمة شراء القطع الأجنبي.

واستغرب بازرباشي عدم توجيه دعوة إلى جمعية المحاسبين القانونيين لحضور الاجتماع، ولاسيما أن خمسة أعضاء فيها هم من أعضاء المجلس الأعلى للمحاسبة والتدقيق. مع إشارته إلى أن الجمعية لو دعيت إلى اجتماع كهذا فلن تجابه أو تحاور أو تناقش إلا في سياق القوانين النافذة والناظمة للعمل، وهي لن تفرض أي رأي إلا من خلال القوانين.

أرقام بالألوان

مؤشر البورصة «أخضر» وصفقة ضخمة ترفع التعاملات قرب ١٥٠ مليون ليرة

اقتربت تعاملات الأسهم السورية من ١٥٠ مليون ليرة سورية خلال الأسبوع الماضي في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بفعل صفقة ضخمة على أسهم بنك عودة– سورية، بحوالى ١٣٢,٤ مليون ليرة سورية، وبحجم ٥٧٢٤٥٠ سهماً.

وباستبعاد أثر الصفقة الضخمة، نجد أن تعاملات السوق الأسبوعية قريبة من الوسطي الأسبوعي للعام الحالي، إذ بلغت قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي ١٧,٥ مليون ليرة سورية، على حين الوسطي ١٨,٣ مليوناً. في حين يقل حجم التداول بشكل ملموس عن الوسطي الأسبوعي، حيث قارب ٩٧ ألف سهم خلال الأسبوع الماضي، مقارنةً بالوسطي البالغ ١٣٨ ألف سهم، ترافق ذلك مع تحسن في قيمة مؤشر السوق، ما يدل على استمرار حالة الترقب، مع وجود إقبال على الشراء على سهم واحد فقط، لذا يحتاج الأداء الإيجابي دعماً أكبر على شريحة واسعة من الأسهم خلال الجلسات القادمة.

واكتسب المؤشر ٢,٩٩ نقطة جراء ارتفاع سعر سهم الأهلية لصناعة الزيوت النباتية بنسبة تجاوزت ١٥,٥ بالمئة، وانخفاض طفيف لسهم بنك عودة، مقابل انخفاض أسعار أسهم آروب للتأمين وبنك قطر، في حين حافظت بقية الأسهم المتداولة على أسعارها من دون تغيير، ما يؤكد حالة الترقب في السوق، علماً بأن التداولات جرت على أسهم لتسع شركات فقط.

لا طلب على «الأخضر» والمتعاملون يترقبون مفاجآت «المركزي»

يتداول الدولار الأميركي بهامش بسيط بين السوقين النظامية وغير النظامية، يقل عن ٤ بالمئة، إذ إن الدولار متاح للمواطنين بسعر ٢٨٥ ليرة سورية في شركات ومكاتب الصرافة المرخصة والمشاركة في عمليات التدخل من دون معوقات أو إشكاليات ضمن الأنظمة والقرارات الصادرة عن السلطات النقدية في البلد. بينما يتداول بحدود ٢٩٣ و٢٩٥ ليرة في السوق غير النظامية، وفقاً لما صرح به مدير إحدى شركات الصرافة لـ«الوطن»، خلافاً لما تتناقله بعض صفحات التواصل الاجتماعي بين ٢٩٧ و٢٩٨ ليرة، مؤكداً عدم وجود أي طلب يذكر للدولار، لا في السوق النظامية، ولا في السوداء، نظراً لحالة الترقب التي تسيطر على المتعاملين، وخاصةً لجهة التوقعات بتخفيض سعر التدخل من المصرف المركزي، كما حصل منذ قرابة الشهر عندما طرح الدولار بـ٢٢٠ ليرة وبكميات مفتوحة فخفضه في السوق السوداء إلى ٢٤٥ ليرة من مستويات فوق ٢٨٠ خلال ساعات، وهذا الأمر متوقع حصوله بأي لحظة خلال فترة أسابيع.

وتشهد أسعار الصرف حالة من الاستقرار النسبي لمدة تجاوزت الشهر، حتى في نشرات أسعار الصرف التي يصدرها مصرف سورية المركزي، ووفقاً لآخر نشراته يبلغ السعر الوسطي للدولار لشركات الصرافة ٢٧٦,٣٧ و٢٧٦,٣٥ للمصارف، وهي أسعار معتمدة في تمويل إجازات الاستيراد.

«الأصفر» مستقر مع «الأخضر»

تشهد أسعار المعدن النفيس استقراراً في الأسواق المحلية، مدعوماً باستقرار سعر صرف الدولار محلياً، والتغير الطفيف في سعر الأونصة الذهبية عالمياً إثر حالة الترقب لملف اليونان الاقتصادي وخيارات الحل والإنقاذ.

وفي أسواقنا المحلية يحافظ غرام الـ٢١ قيراطاً على سعر ٩٦٠٠ ليرة سورية، والليرة الذهبية عند ٧٨٣٠٠ ليرة.

وعالمياً، لم يكد يتغير سعر الذهب أواخر التعامل يوم الجمعة بعد أن هوى إلى أدنى مستوياته في ثلاثة أسابيع وذلك بفعل عمليات الشراء لتغطية مراكز البيع في نهاية الأسبوع، وسط أجواء من الحذر قبل محادثات اللحظات الأخيرة بشأن اليونان مطلع الأسبوع مع تأثر الأسعار بمشاعر القلق بشأن آفاق المعدن النفيس على الأجل الطويل.

وبحسب تقرير نشرته وكالة (رويترز) هبط سعر الذهب في المعاملات الفورية ٠,١ بالمئة إلى ١١٧١,٥٥ دولاراً للأونصة، وانخفض سعر المعدن في وقت سابق إلى أدنى مستوياته منذ الخامس من حزيران مسجلا ١١٦٨,٢٥ دولاراً للأوقية.

وكان المعدن الأصفر الذي غالباً ما يعتبر ملاذاً آمناً في فترات الغموض المالي والاقتصادي قد تراجع في الجلسات الخمس الأخيرة وسط آمال بالتوصل لاتفاق بخصوص ديون اليونان.

وهبط سعر الفضة في المعاملات الفورية ٠,٦ بالمئة إلى ١٥,٧٧ دولاراً للأونصة وانخفض البلاتين ٠,٥ بالمئة إلى ١٠٧٥,٩٩ دولاراً للأوقية.

«الأسود» يترقب مستجدات ملف اليونان بحذر

يسود الحذر أسواق النفط في العالم إثر تطورات الملف اليوناني، فالأسعار تتحرك بشكل طفيف، مع ترقب المستثمرين للمستجدات على الساحة الأوروبية، واحتمال التوصل إلى اتفاق سيساعد اليونان على تفادي التخلف عن سداد الديون، إضافة إلى النتيجة المحتملة للمحادثات النووية مع إيران والتي قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في صادرات الخام الإيرانية، إضافة إلى ترقب السوق أيضاً مفاوضات اللحظة الأخيرة الرامية لتفادي تخلف اليونان عن سداد ديونها وتجنب خروجها من منطقة اليورو. ونقلت وكالة (رويترز) عن بعض خبراء الاقتصاد قولهم «إن تعثر اليونان عن السداد قد يعزز الدولار أمام اليورو وهو ما يؤثر سلباً على النفط وغيره من السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية».

وكان سعر مزيج برنت الخام قد ارتفع في عقود آب عند التسوية ستة سنتات أو ٠,١ في المئة إلى ٦٣,٢٦ دولاراً للبرميل بعدما أنهى الجلسة السابقة منخفضاً ٢٩ سنتاً، وهبط سعر الخام الأميركي (غرب تكساس الوسيط) عند التسوية سبعة سنتات أو ٠,١ في المئة إلى ٥٩,٦٣ دولاراً للبرميل بعدما أنهى جلسة الخميس متراجعاً ٥٧ سنتاً.

وكانت اليونان فشلت ثانية يوم الخميس في التوصل إلى اتفاق مع دائنيها الدوليين ومن المقرر أن تبذل محاولة أخيرة يوم السبت لتفادي التخلف عن السداد الأسبوع القادم.